

Distr.: General
11 June 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

أولا – مقدمة

١ – مدَّد مجلس الأمن بموجب قراره ٢١٦٤ (٢٠١٤) ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ وطلب إليّ أن أقدم إليه كل ثلاثة أشهر تقريراً عن تنفيذ القرار وولاية البعثة. ويعرض هذا التقرير المستجدات الرئيسية التي حدثت منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥ (S/2015/219) وتوصيات من أجل تمديد ولاية البعثة.

ثانيا – العملية السياسية

٢ – حدثت تطورات هامة في الحوار بين الأطراف المالية منذ آخر تقرير قدمته. ففي ١٥ أيار/مايو، وقّعت الحكومة وائتلاف تحالف الجماعات المسلحة – المؤلف من التنسيقية الأولى للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة، وفصيل منشق عن ائتلاف شعب أزواد، وفصيل منشق عن الحركة العربية الأزوادية، ومجموعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفاؤهم – وممثلون عن تنسيقيتين لتحالف جماعتين مسلحتين – هما فصيل آخر منشق عن ائتلاف شعب أزواد وعن التنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة – وقَّعت جميعها على اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر في باماكو، بحضور ممثلين عن المجتمع الدولي والجهات الوطنية صاحبة المصلحة. غير أن التنسيقيات الأخرى – التي تضم الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، والحركة العربية الأزوادية، والتنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة، وفصيل منشق عن ائتلاف شعب أزواد – لم توقِّع على الاتفاق، لكنها وقعت عليه بالأحرف الأولى قبل ذلك

* أُعيد إصدارها مرة ثانية لأسباب فنية (٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥).





010715 010715 15-09275 (A)



بيوم، أي في ١٤ أيار/مايو، في الجزائر العاصمة. وقد شكلت هذه التطورات تقدماً هاماً، في حين لا يزال الحوار جارياً بهدف تأمين انضمام جميع الأطراف إلى الاتفاق. غير أن هذه الجهود تعرقلت بفعل التدهور الخطير الذي شهدته الحالة الأمنية في شمال مالي منذ نهاية نيسان/أبريل، ولا سيما في ميناكا (منطقة غاو) التي شهدت انتهاكات لوقف إطلاق النار ارتكبتها جميع الأطراف في مالي وكذلك الاشتباكات العنيفة التي درات بين عناصر الائتلاف والتنسيقية.

الحوار والمصالحة بين الأطراف في مالي

٣ - بعد التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع الاتفاق بين الحكومة والائتلاف يوم ١ آذار/مارس في الجزائر العاصمة، واصل فريق الوساطة - الذي يضم الجزائر والأمم المتحدة/بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وبوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا والنيجر - واصل جهوده لحمل جميع الأطراف على التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع الاتفاق. وفي ١٧ آذار/مارس، سافر وفد من المجتمع الدولي إلى كيدال للقاء ممثلي التنسيقية الذين اجتمعوا للتشاور مع قواعدها. وخلال تلك الزيارة، قدمت التنسيقية قائمة بالملاحظات التي يتعين النظر فيها ومناقشتها قبل التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق. وأشار فريق الوساطة بأنه لن يُنظر في إمكانية إدخال أي تعديلات أخرى على مشروع اتفاق السلام. وفي ١٨ آذار/مارس، أعلن وزير الاقتصاد الرقمي والمعلومات والاتصالات في مالي والناطق الرسمي باسم الحكومة، خلال مؤتمر صحفي، قرار الحكومة بعدم الدخول في أي مفاوضات أخرى مع التنسيقية. غير أنه بعد مناقشات مع فريق الوساطة، قبلت الحكومة في وقت لاحق مناقشة قضايا التنفيذ بعد توقيع التنسيقية بالأحرف الأولى على الاتفاق.

٤ - ونظمت حكومة مالي أيضاً أنشطة للتعريف بالاتفاق. وفي يوم ٣١ آذار/مارس، زار وزير التضامن والعمل الإنساني وإعادة إعمار الشمال في حكومة مالي مخيم تَباري - باري للاجئين في النيجر، حيث قدم مضمون مشروع الاتفاق للاجئين الماليين هناك. وفي ٤ و ٦ نيسان/أبريل، سافر وزير المصالحة الوطنية إلى نواكشوط وإلى مخيم مبيرا للاجئين في موريتانيا لتوعية مواطني مالي هناك بالمسائل المتعلقة بالاتفاق وتشجيعهم على العودة عندما تسمح الظروف بذلك. وفي الوقت نفسه، خرجت مظاهرات شعبية في ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل في كيدال وميناكا وبير للتنديد باعتزام التنسيقية التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق.

٥ - وخلال الفترة ما بين ١٤ و ١٩ نيسان/أبريل، دعمت بعثة الأمم المتحدة، تمشياً مع ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين والتي تشمل أيضاً التخفيف من حدة العنف الطائفي، قافلة سلام توجهت إلى منطقة غوندام. وقد تمت هذه المبادرة التي قام بها قادة محليون منتخبون وشيوخ قبائل، وخاصة شيخ قبيلة كل إنصر، للمساعدة على استعادة الثقة بين أهالي غوندام. ووزعت رسائل سلمية على الناس في أكثر من ٢٠ جماعة محلية في المنطقة، بما في ذلك أفراد الأهالي العرب والبوله والسونغاي والطوارق، فضلا عن ممثلين من مخيم مبيرا للاجئين في موريتانيا. وشملت تلك الأنشطة اجتماعات عامة كبيرة في بِنتاغونغو ودويكيري وغوندام ومبونا وسكالِه، وكذلك أفرقة للنقاش بهدف تعزيز المصالحة. وساعدت هذه المبادرة على تعزيز الحوار بين القبائل وتعزيز الثقة في النظام استعداداً لعودة اللاجئين الطوعية من مخيم مبيرا للاجئين وإعادة إدماجهم.

٦ - وبعد مناقشات جرت في الجزائر العاصمة يوم ٤ نيسان/أبريل بين السيد منجي حمدي، ممثلي الخاص في مالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والسيد بلال أغ الشريف، الأمين العام للحركة الوطنية لتحرير أزواد، أوضح هذا الأخير في رسالة وجهها إلى السيد رمطان لعمامرة، وزير الشؤون الخارجية للجزائر، بأن التنسيقية مستعدة للتوقيع بالأحرف الأولى على مشروع الاتفاق شريطة إجراء مشاورات بشأن ملاحظاتها المعلقة على نص الاتفاق. وفي يوم ٦ نيسان/أبريل، دعا السيد لعمامرة الأطراف للقدوم إلى الجزائر لحضور احتفال للتوقيع بالأحرف الأولى كان من المقرر عقده يوم ١٥ نيسان/أبريل. غير أن المتحدث باسم الحركة الوطنية لتحرير أزواد أصدر في ١٠ نيسان/أبريل بياناً باسم التنسيقية جدد فيه رفضها المبدئي للتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق ''في شكله الحالي آنذاك''. وخلال محادثات أخرى جرت في الجزائر العاصمة في الفترة من ١٤ إلى ١٩ نيسان/أبريل، أكد وفد التنسيقية بقيادة الأمين العام لتنسيقية الحركة العربية لتحرير أزواد، مجدداً التزامها بالتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق وتوقيعه بشرط معالجة مجموعة من القضايا أولا، بما فيها الضمانات الممنوحة من فريق الوساطة. وبالتشاور مع حكومة مالي، قرر فريق الوساطة عدم إجراء مزيد من المحادثات وإجراء حفل للتوقيع الرسمي على الاتفاق في باماكو يوم ١٥ أيار/مايو، تُدعى إليه جميع الأطراف في مالي. وبعثت حكومة مالي بعد ذلك دعوات لحضور الحفل إلى ممثلي جهات وطنية ودولية.

٧ - وعلى الرغم من ذلك، استمرت الجهود المبذولة لتسهيل انضمام التنسيقية إلى الاتفاق في الوقت المناسب لحضور حفل التوقيع. وبعد مناقشات صعبة ومكثفة جرت في نواكشوط يومي ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل بين الممثل الخاص وقيادة التنسيقية، أكد السيد أغ

الشريف في رسالة وجهها إلى ممثلي الخاص في ٢٦ نيسان/أبريل، أن التنسيقية ستوافق على التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق قبل إجراء المزيد من المشاورات. غير أن هذا الجهد فشل يوم ٢٧ نيسان/أبريل عندما هاجم مقاتلون من جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم والحركة العربية لأزواد/الائتلاف بلدة ميناكا وسيطروا عليها – وهي بلدة كانت التنسيقية تحتلها بموجب بنود اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤. وتسبب ذلك الحادث في سلسلة من انتهاكات وقف إطلاق النار الانتقامية على يد التنسيقية، مما أجج دوامة العنف من قبل جميع الأطراف التي هددت بعرقلة عملية السلام.

٨ – وكما يرد بالتفصيل في الجزء التالي، فقد شرعت بعثة الأمم المتحدة على الفور في إجراء اتصالات مع الأطراف على جميع المستويات من أجل نزع فتيل التوتر ومنع مزيد من تصعيد العنف. واقترح ممثلي الخاص مجموعة من التوصيات لوضع حد لموجة أعمال العنف التي اجتاحت الشمال، مع التركيز بوجه خاص على الوضع في ميناكا. ورفضت التنسيقية في البداية دعوة جديدة لحضور المشاورات في الجزائر ما لم ينسحب الائتلاف من ميناكا، ولكنها وافقت في النهاية على السفر إلى الجزائر العاصمة يوم ١٣ أيار/مايو بعد إصرار ممثلي الخاص. ويوم ١٤ أيار/مايو، وقعت التنسيقية بالأحرف الأولى على الاتفاق بحضور فريق الوساطة والأطراف الأخرى، وأصرت في الوقت ذاته على ضرورة إجراء مباحثات مع الحكومة قبل أن توقِّع على الاتفاق.

٩ – وفي ١٥ أيار/مايو، جرى حفل التوقيع الرسمي على الاتفاق في باماكو. وحضر هذا الحفل عشرة رؤساء دول والعديد من ممثلي الحكومات والمنظمات الدولية، وكذلك عدد كبير من الجهات الفاعلة الوطنية، بما في ذلك ممثلين عن المجتمع المدني والأحزاب السياسية والزعماء التقليديين والدينيين من المناطق الشمالية والجنوبية ورؤساء الدول السابقين ورؤساء الوزراء. وبالإضافة إلى ممثلي الخاص، كنت ممثَّلا من قبل وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وبعد إجراء مشاورات مع مجلس الأمن في ٧ أيار/مايو، أوضح وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في كلمة ألقاها نيابة عني المبادئ التي سيُسترشد بها في تقديم دعم الأمم المتحدة لاتفاق لم توقعه سوى بعض الأطراف، أي أن الحوار سيستمر، وسيظل الاتفاق مفتوحاً للتوقيع عليه من قِبل الأطراف التي لم تفعل ذلك بعد، وستظل التزامات وقف إطلاق النار سارية المفعول، وستُبذل الجهود لتحديد عناصر الاتفاق التي يمكن تنفيذها بشكل ناجع في انتظار توقيع جميع الأطراف على الاتفاق. وخرجت مظاهرات كبيرة في وقت لاحق من يوم ٢٦ أيار/مايو في باماكو وغودام (منطقة تمبكتو) ويوم ٢٧ أيار/مايو في مدينة تمبكتو، للتعبير عن الدعم لاتفاق السلام.

١٠ - وبعد جهود مكثفة بذلها ممثلي الخاص وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، جرت سلسلة من المشاورات في الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى ٥ حزيران/يونيه بين فريق الوساطة وجميع الأطراف في مالي في الجزائر العاصمة بشأن خارطة طريق مؤلفة من مرحلتين بهدف تسهيل انضمام التنسيقية إلى الاتفاق. أولا، الهدف من خارطة الطريق هو التخفيف من حدة الوضع الأمني السائد من خلال إعادة إرساء وقف إطلاق النار، بناء على ترتيبات ميناكا، وتجديد تأكيد التزام الأطراف بوقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء البلاد. وثانياً، تشمل خارطة الطريق إجراء مشاورات بين الأطراف بشأن طرائق تطبيق الاتفاق، بما في ذلك إنشاء لجنة متابعة الاتفاق، وهو إطار التطبيق المنصوص عليه في هذه الاتفاقية. وفي ٥ حزيران/يونيه، وقعت التنسيقية وحكومة مالي وفريق الوساطة موجز مشاورات تحضيرية بشأن تنفيذ اتفاق السلام وترتيبات وقف إطلاق النار نص في جملة ما نص عليه على انسحاب الأطراف من ميناكا. غير أن الائتلاف رفض التوقيع على هاتين الوثيقتين.

ثالثا - الأمن وتحقيق الاستقرار وحماية المدنيين

١١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد تواتر الاشتباكات والهجمات وشدتها واتسعت رقعتها الجغرافية، وخاصة في الفترة التي سبقت حفل التوقيع على الاتفاق الذي أُقيم يوم ١٥ أيار/مايو وبعده فوراً. فقد تصاعدت حدة التوتر بين الائتلاف والتنسيقية، اللذان بحث كل منهما عن فرص تأكيد نفوذه وتحقيق مكاسب على الأرض ومكاسب سياسية. ووقعت الاشتباكات وتحركات الجماعات المسلحة بصورة رئيسية في منطقتي غاو وتمبكتو، ولكن أيضاً على نحو متزايد باتجاه الجنوب في منطقتي موبتي وسيغو، وأدت إلى نزوح أعداد كبيرة من المدنيين.

الاشتباكات بين الجماعات المسلحة الممتثلة لاتفاق واغادوغو المبدئي

١٢ - في ٢٧ نيسان/أبريل، هاجم مقاتلون من جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم والحركة العربية لأزواد/الائتلاف بغتة بلدة ميناكا وسيطروا عليها من مقاتلي التنسيقية التي كانت تحتلها بموجب بنود اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤. وغادرت عناصر من القوات المسلحة في مالي، التي كانت محتمية في السابق في المعسكر المشترك بين البعثة المتكاملة والقوات المسلحة المالية، وكانت نشطة داخل المدينة وخارجها. واستمر القتال بين الجماعات المسلحة في الأيام التالية على مشارف ميناكا وفي مواقع رئيسية في المنطقة. وأوفدت بعثة الأمم المتحدة فريق تحقيق مشترك لتقييم القتال وعواقبه ودعمت إرسال فريق مشترك للمراقبة والتحقق من غاو في ٢٩ نيسان/أبريل. وعززت البعثة فوراً وجودها العسكري في البلدة درءاً لأي أعمال عنف أخرى.

١٣ - وردت التنسيقية بشن سلسلة من الهجمات ضد المواقع التي يسيطر عليها إما الحكومة أو الائتلاف في منطقة تمبكتو. ففي ٢٨ نيسان/أبريل، شوهدت أربع من مركبات التنسيقية بالقرب من تمبكتو. وطلبت قيادة التنسيقية في بير مغادرة قوات الدفاع والأمن المالية تمبكتو وأبدت عزمها على دخول المدينة من أجل طردها منها. وبما أن الطرفين عززا مواقعهما، أجرت البعثة حواراً مع القيادة المحلية للتنسيقية وحصلت منها على التزام بعدم دخول تمبكتو. وفي الأيام التالية، شُنت عدة هجمات ضد قوات الدفاع والأمن المالية في منطقتي تمبكتو وموبتي أسفرت عن مقتل أربعة مدنيين وجرح تسعة آخرين؛ ومصرع ١٩ من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية وجرح ١٥ فرداً آخرين؛ وكذلك اختطاف ثمانية أشخاص. وقُتل ثلاثة عناصر من التنسيقية وجُرح أربعة آخرون. وإضافة إلى ذلك، فر ١٢ نزيلا من السجن في ديري (منطقة تمبكتو). وأبلِغ أيضاً عن قيام عناصر من التنسيقية بأعمال نهب وسرقة لممتلكات السكان المدنيين في تينينكو (منطقة موبتي). ووردت تقارير عن هجمات شنتها التنسيقية ضد جماعات مسلحة أخرى في منطقة تمبكتو، شملت عمليات اختطاف ونهب وحرق عمد.

١٤ - وسعياً إلى تشجيع العودة إلى التقيُّد بوقف إطلاق النار، نظم قائد قوة البعثة المتكاملة اجتماعاً استثنائياً للجنة التقنية المشتركة للأمن في ٢ أيار/مايو في غاو، شارك فيه ممثلون عن الحكومة والتنسيقية والائتلاف. وعُرضت فيه النتائج التي توصل إليها فريقان مشتركان للرصد والتحقق أوفدا في بعثتين إلى تمبكتو وميناكا في ٢٩ نيسان/أبريل، واستُنتج أن جميع الأطراف ارتكبت انتهاكات لاتفاقات وقف إطلاق النار. وتم إيفاد أفرقة مشتركة أخرى للرصد والتحقق إلى بينتاغونغو وغوندام وليري. واقترحت البعثة المتكاملة خطة لفض الاشتباك في ميناكا، تنص على انسحاب جميع الجماعات المسلحة من البلدة وتولي البعثة الكاملة مسؤولية الأمن فيها وإنشاء ”خط أحمر“ للحماية على بعد خمسة كيلومترات شمال البلدة. ورفض الائتلاف هذا الاقتراح وظل في ميناكا، في حين تساءل ممثلو التنسيقية عن حياد البعثة بحرمانهم من الوصول إلى البلدة على النحو المنصوص عليه في ترتيبات وقف إطلاق النار السابقة.

١٥ - وفي ٨ أيار/مايو، وقعت مواجهة مسلحة بين عناصر من ميليشيا غاندا كوي وأفراد مشتبه في ضلوعهم في أنشطة إجرامية في قرية أربيشي، الواقعة على بعد ٤٢ كيلومتراً من غورما - غاروس (منطقة تمبكتو)، أسفرت عن مقتل شخص اشتُبه في أنه مجرم وإلقاء القبض على شخص آخر سُلم إلى القوات المسلحة المالية واحتجِز في تمبكتو. وأدى الاشتباك إلى وقوع سلسلة من الحوادث، إذ قامت التنسيقية باقتحام قرى واقعة على طول نهر النيجر،

مما أدى إلى نزوح السكان من الضفة الشمالية للنهر التي تسيطر عليها التنسيقية إلى الضفة الجنوبية الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة المالية وعناصر ميليشيا غاندا كوي. ووفقاً لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد شُرد إلى غاية ١ حزيران/يونيه ٥٦٥ ٥٩ شخصاً في الأسابيع الأخيرة بسبب انعدام الأمن.

١٦ - وابتداء من ١٣ أيار/مايو، استؤنف القتال في المناطق المحيطة بميناكا، إذ اشتبكت عناصر تابعة للتنسيقية والائتلاف في إين قدوان، على بعد حوالي ٨٠ كيلومتراً شمال ميناكا. وترك أفراد القوات المسلحة المالية معسكرهم واتخذوا مواقع لهم داخل البلدة وفي شمالها حيث ظلوا في مواقع دفاعية منذ ١٥ أيار/مايو. وواصلت البعثة المتكاملة الدعوة إلى فض الاشتباك بين جميع الأطراف المالية في البلدة وإخلائها، وأبلغت التنسيقية بأن أي تحرك هجومي نحو ميناكا سيُعتبر تهديداً للسكان المدنيين. وفشلت في مناسبتين الجهود الأخرى الرامية إلى عقد اجتماع للجنة التقنية المشتركة للأمن بغية مناقشة اقتراح البعثة بشأن ميناكا عندما رفض الائتلاف الحضور، بالرغم من الالتزامات التي حصل عليها فريق الوساطة منه في هذا الصدد. وفي ٢٦ أيار/مايو، تجمَّع نحو ١٠٠٠ محتج أمام معسكر البعثة في ميناكا مطالبين بعقد لقاء مع الحكومة وقيادة البعثة. وتلقت البعثة أيضاً رسالة من عمدة البلدة يطلب فيها من البعثة توسيع نطاق سلطتها فيها وكذلك الزيادة في مساحة منطقة الحماية المقترحة لتصل إلى ٣٠ كيلومتراً. وتواصل البعثة توفير خدمات الإجلاء الطبي للمقاتلين المصابين من المنطقة.

الهجمات المتباينة وهجمات المتطرفين

١٧ - زادت أنشطة المتطرفين والمجرمين العنيفة في جميع المناطق الشمالية، وفي اتجاه الجنوب إذ وصلت إلى منطقتي موبتي وسيغو. وكان توغل العناصر المتطرفة، واستهداف السلطات المحلية والأشخاص المشتبه في أنهم مخبرون يعملون مع قوات الدفاع والأمن المالية في منطقة موبتي، وكذلك الهجمات التي وقعت في باماكو تطوراتٍ مثيرة للقلق بشكل خاص.

١٨ - وأدت الهجمات ضد موظفي الإدارات المحلية في منطقة موبتي إلى مغادرة عدد منهم وظائفهم، من بينهم سبعة نواب محافظين وعمدة واحد. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، اصطدمت مركبة كانت تقل محافظ يووارو ونائب محافظ دوغو بجهاز منفجر يدوي الصنع أو لغم على محور دوغو - ديكي؛ ولم ترد أنباء عن وقوع خسائر في الأرواح. وفي ٢٩ أيار/مايو، أطلق مهاجمون مجهولو الهوية أربعة صواريخ في اتجاه المطار في غاو، غير أن الهجوم لم يتسبب في وقوع ضحايا أو حدوث أضرار.

١٩ - واحتدمت أيضاً الهجمات ضد المدنيين، مما أدى إلى قتل تسعة مدنيين وجرح ما لا يقل عن ١٤ آخرين بسبب أجهزة منفجرة يدوية الصنع أو ألغام، وبسبب صاروخ للمرة الأولى في غاو. كما سُجل أيضاً العديد من أعمال الانتقام والاختطاف والتهديد التي استهدفت المدنيين في مناطق غاو وموبتي وسيغو وتمبكتو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اختُطف ماليان وروماني. وفي الفترة من منتصف آذار/مارس إلى ٢٠ نيسان/أبريل، واجهت القوافل اللوجستية، لا سيما قوافل البعثة المتكاملة ومورديها، عدة هجمات، بما في ذلك على محاور ميناكا - أنسونغو (منطقة غاو)، وتمبكتو - غوندام (منطقة تمبكتو)، وغاو - ألموسترات (منطقة غاو)، وغاو - غوسي (منطقتا تمبكتو وغاو). وأسفرت تلك الهجمات عن مقتل خمسة متعاقدين مدنيين وجرح ثلاثة آخرين، فيما لحقت أضرار بخمس مركبات أو دمرت من جراء إطلاق النار والهجمات بالألغام. ورداً على تكثيف الهجمات على المركبات المدنية، بدأت القوات المسلحة المالية، في ٢٧ نيسان/أبريل، حراسة مركبات النقل المدني على محاور تمبكتو - غوندام، وغوندام - تونكا (منطقة تمبكتو)، وتمبكتو - دوينتزا (منطقتا تمبكتو وموبتي)، وغاو - غوسي - دوينتزا (منطقتا غاو وتمبكتو).

٢٠ - وزادت أيضاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير الهجمات ضد قوات الدفاع والأمن المالية بواسطة الأجهزة المنفجرة اليدوية الصنع. إذ تم تسجيل خمسة حوادث أسفرت عن مقتل اثنين من الأفراد النظاميين وجرح تسعة آخرين.

٢١ - وكانت البعثة المتكاملة هدفاً للعديد من الهجمات، استُخدمت في معظمها الأجهزة المنفجرة اليدوية الصنع، بل استخدمت أيضاً قذائف الهاون في هجمة وقعت في كيدال. وأصيب ١٢ فرداً من حفظة السلام بجروح في هجمات متعددة وأصيب تسعة آخرون مثلهم في ١٥ نيسان/أبريل عندما حاول مهاجم انتحاري اقتحام معسكر البعثة في أنسونغو (منطقة غاو) بواسطة جهاز منفجر يدوي الصنع محمول في سيارة وفجَّره خارج المعسكر. وفي ١٧ نيسان/أبريل، أعلن تنظيم المرابطين مسؤوليته عن هذا الهجوم.

٢٢ - وعلاوة على ذلك، شُن في ١٦ أيار/مايو هجوم انتحاري باستخدام جهاز منفجر يدوي الصنع محمول في سيارة ضد قافلة لقوة البعثة المتكاملة اتخذت موقعاً لها خلال الليل بالقرب من المُسترات (منطقة غاو)، مما أدى إلى إصابة أحد حفظة السلام بجروح طفيفة. وفي ٢٠ أيار/مايو، حاول معتد مسلح دون جدوى إضرام النار في مركبة تابعة للبعثة كانت واقفة خارج منزل أحد أفراد البعثة العسكريين في باماكو، ثم أطلق النار على حارس محلي والمنزل ومركبات أخرى وألقى قنبلتين يدويتين لم تنفجرا. وفي ٢٢ أيار/مايو، أطلقت ١١ قذيفة هاون على معسكر البعثة في بير (منطقة تمبكتو)، سقطت على بعد خمسة أمتار

منه، دون التسبب في إصابات. وفي ٢٥ أيار/مايو، أسفر حادث إطلاق نار في باماكو، لا تزال السلطات المالية والبعثة تحقق فيه، عن مقتل أحد حفظة السلام وإصابة آخر بجروح. أما في ٢٨ أيار/مايو، فقد اصطدمت مركبة مصفحة كانت ترافق قافلة للبعثة وتقلُّ قائد القوة ومفوض الشرطة، بلغم أو جهاز منفجر يدوي الصنع على مبعدة ٢٠ كيلومتراً تقريباً إلى الشرق من تمبكتو؛ وأصيب ثلاثة من حفظة السلام بجروح ودمرت المركبة.

حماية المدنيين

٢٣ - على الرغم من أن المدنيين في شمال مالي نادراً ما كانوا هدفاً للهجمات، فقد لحقت بهم أضرار جانبية، منها أضرار تسببت فيها الأجهزة المنفجرة اليدوية الصنع والألغام وكذلك الصواريخ. ووفقاً لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تم تسجيل ٥٠ ضحية لتلك الحوادث من المدنيين (قُتل تسعة منهم وأصيب ٤١ بجراح) خلال الفترة قيد الاستعراض. وإضافة إلى الخسائر في صفوف المدنيين، أعاقت الأجهزة المنفجرة اليدوية الصنع والألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات حرية الحركة وأثرت في إمكانية الحصول على الخدمات والاستفادة من الفرص الاقتصادية.

٢٤ - ونفذت البعثة المتكاملة ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين من خلال مجموعة متنوعة من التدابير. فرداً على تزايد العنف في منطقة تمبكتو، قامت البعثة باتصالات مباشرة مع قيادة التنسيقية والسلطات المحلية في محاولة لتهدئة الأوضاع. كما نظمت البعثة زيارات تقييم إلى بينتانغونغو وديري وليري وغوندام (منطقة تمبكتو) في أعقاب اشتباكات وقعت في تلك المناطق من أجل التواصل مع السكان وطمأنتهم وكذلك تقييم الحالة الأمنية وأثرها على المدنيين. وبدأت البعثة فوراً في إجراء تحقيقات في مواقع الهجمات دعماً للسلطات الأمنية المحلية. وفي عدة حالات، ساعدت البعثة على إجلاء الضحايا المدنيين المصابين، كما حدث مثلا في أنسونغو (منطقة غاو) في ١٥ نيسان/أبريل. وفي مناطق غاو وموبتي وتمبكتو، قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بعمليات البحث عن المتفجرات والتطهير منها في المباني العامة، وكذلك المساكن الخاصة، التي كانت تحتلها الجماعات المسلحة في السابق، الأمر الذي سمح بإعادة بسط سلطة الدولة وعودة النازحين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام دورات للتوعية بأخطار المتفجرات استفاد منها ١٥٠٢٥ شخصاً ودورات توعية تناولت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة حضرها أكثر من ٨ ٧٠٠ شخص في المجتمعات المحلية المعرضة للخطر في مناطق غاو وموبتي وتمبكتو.

٢٥ - وعلى الرغم من الحاجة الملحة إلى تخصيص موارد كبيرة لحماية معسكرات البعثة المتكاملة ومرافقة القوافل اللوجستية، نشرت القوة دوريات بعيدة المدى في المناطق الشديدة

التوتر، مثل تينينكو (منطقة موبتي) من أجل ردع أي اشتباكات أخرى وطمأنة المدنيين. وبالمثل، سيَّرت شرطة البعثة دوريات بعيدة المدى وأخرى منسقة مع قوات الأمن المالية من أجل طمأنة السكان. وفي ميناكا (منطقة غاو)، نشرت القوة ٢٠٠ جندي إضافي في ٢٨ نيسان/أبريل من أجل تعزيز وجود البعثة هناك وردع الهجمات على المناطق المأهولة بالسكان المدنيين.

رابعا - حماية حقوق الإنسان

٢٦ - وثقت البعثة انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي خلال الفترة قيد الاستعراض. فقد قُتل ما مجموعه ١٩ مدنياً في حالات إعدام بإجراءات موجزة (تسعة مدنيين)، أو هجمات عشوائية بقذائف الهاون والصواريخ (ثمانية مدنيين)، أو خلال اشتباكات مسلحة بين أطراف النزاع (مدنيان) في مناطق غاو وكيدال وموبتي وسيغو.

٢٧ - وقامت البعثة المتكاملة بالتحري عن ما زُعم بأنها حالات إعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي لمدنيين. وكان ثلاثة مدنيين ضحايا إعدام بإجراءات موجزة قام به أفراد مجهولو الهوية بدعوى تعاونهم مع القوات المسلحة المالية في منطقة سيغو. وفي ٢٩ آذار/مارس، دخل رجال مسلحون مجهولو الهوية قرية توكالا (منطقة سيغو) على متن دراجات نارية وقاموا بإعدام شخصين بإجراءات موجزة لأنهما اعتبرا مخبريْن للقوات المسلحة المالية. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، أطلق رجلان على متن دراجة نارية النار على زعيم قرية دوغو (منطقة موبتي) واغتالوه عندما كان متواجداً في السوق؛ وفي ١٢ نيسان/أبريل، اعتدى أربعة رجال مسلحين على شاب من طائفة البوله اعتبر مخبراً للقوات المسلحة المالية، وذلك على بعد كيلومتر جنوب القرية نفسها، وخنقوه وتركوه ظناً منهم أنه ميت.

٢٨ - وفي خضم الاشتباكات بين عناصر من جميع الأطراف المالية في تِن هاما (منطقة غاو)، أعدِم في ٢١ أيار/مايو ستة رجال مدنيين ينتمون كلهم إلى جماعة طوارق كِل السوق، من بينهم عامل في مجال المساعدة الإنسانية. وتشمل حوادث أخرى أثارت مخاوف جدية بشأن الحماية تهديدات موجهة إلى الأشخاص الذين يتعاونون مع البعثة المتكاملة والدولة المالية في جينيه ودوينتزا (منطقة موبتي).

٢٩ - وحتى ١٥ أيار/مايو، ظلت الدولة المالية تحتجز ٢١٩ شخصاً بسبب صلتهم بالنزاع، إما في باماكو أو في المناطق. وظهرت أسماء ٢٢ شخصاً من هؤلاء المحتجزين على قوائم قدمتها التنسيقية بغية الإفراج عنهم في إطار تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في المادة ١٨ من اتفاق واغادوغو المبدئي. وفي نيسان/أبريل، أُطلق سراح اثنين من هؤلاء المحتجزين.

٣٠ - وظل كل من التنسيقية والائتلاف يحتجزان مقاتلي الجماعات المعارضة لهما وأفراد قوات الدفاع والأمن المالية الذين أُسروا أثناء العمليات. وفي ٢٢ أيار/مايو، يسَّرت البعثة في بير بمنطقة تمبكتو الإفراج عن ١٠ أفراد من ميليشيا غاندا كوي ومن التنسيقية الأولى الذين كانت التنسيقية تحتجزهم منذ ٢٨ نيسان/أبريل، في حين لا تزال التنسيقية تحتجز فردين من قوات الأمن والدفاع المالية. وفي ٢٧ نيسان/أبريل في ميناكا، أسر الائتلاف تسعة من مقاتلي التنسيقية ويحتجزهم حالياً في تابنكورت، وقد فقدت البعثة سبل الاتصال بهم منذ نقلهم إلى هناك. وفي منطقة كيدال، ظلت التنسيقية تحتجز أحد مقاتلي جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم بعد أن أَسَرَته في ٢٠ كانون الثاني/يناير في تابنكورت، وأفرجت في نيسان/أبريل عن اثنين من مقاتلي هذه الجماعة الذين وقعوا في الأسر في نفس العملية. كما لا تزال التنسيقية تحتجز ١٦ فرداً من القوات المسلحة المالية الذين أَسَرَهم في ٢٢ أيار/مايو في تيسيت بمنطقة غاو. ولم تتمكن البعثة من التأكد بصورة قاطعة من عدد جميع الأشخاص الذين تحتجزهم الجماعات المسلحة ومن أسباب وظروف احتجازهم، نظراً لقلة المعلومات وانعدام إمكانية الوصول إليهم.

العنف الجنسي المرتبط بالتراع

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة ٢٣ حالة من حالات العنف الجنسي المرتبط بالتراع. وقد عُيِّن قاض لإجراء تحقيقات في عدد من القضايا التي رفعتها المنظمات غير الحكومية نيابة عن ضحايا العنف الجنسي. وفي الوقت نفسه، رُفعت ٣٣ شكوى إضافية بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ٦ آذار/مارس لدى المحكمة الابتدائية في تمبكتو ضد ١٥ فرداً من أفراد الجماعات المسلحة، منها ما تعلق بأعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وكانت تلك الشكوى الجماعية الثالثة من نوعها منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ومن جهة أخرى، لا تتوفر لضحايا العنف الجنسي إلا خدمات محدودة. ولا تزال البعثة ترصد هذه العملية عن كثب.

حماية الطفل

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجلت ١٦ حالة جديدة من حالات تجنيد الأطفال، قامت بها الحركة الوطنية لتحرير أزواد وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفاؤهم والتنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة وميليشيا غاندا إيزو والحركة العربية لأزواد/الائتلاف في أنسونغو وإنتيليت (منطقة غاو) وفي منطقة تمبكتو، كما سُجلت حالات قامت بها حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في منطقة موبتي.

وقد اعتقلت قوات الدفاع والأمن المالية ١٥ من هؤلاء الأطفال المجنَّدين واحتجزت بعضهم لمدة وصلت إلى أربعة أشهر. وأُفرج عن عشرة من هؤلاء الأطفال الخمسة عشر خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، وبذلك أصبح عدد الأطفال المحتجزين حالياً بدعوى ارتباطهم بجماعات مسلحة عشرة أطفال. وقامت البعثة واليونيسيف بست زيارات إلى مراكز الاحتجاز في باماكو وعقدتا اجتماعات مع مسؤولين من وزارات شؤون المرأة والطفل والأسرة، والدفاع وقدماء المحاربين، والعدل لضمان الإفراج عن الأطفال المحتجزين في أسرع وقت.

٣٣ - وتحققت البعثة واليونيسيف من أن الجماعات المسلحة كانت تستخدم تسع مدارس، بينما أُبلغ عن استخدام ست مدارس أخرى على يد هذه الجماعات. وقد تم إصلاح مركز التدريب المهني في غاو الذي أخلته قوة البعثة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

خامسا - إعادة بسط سلطة الدولة

٣٤ - أُحرز تقدم محدود في إعادة بسط سلطة الدولة في الشمال خلال الفترة قيد الاستعراض. وإلى غاية ٢٣ نيسان/أبريل، كان وجود ممثلي الدولة في منطقة غاو على النحو التالي: محافظ واحد وأربعة من أصل خمسة من حكام المقاطعات و ١٨ من أصل ٢٥ من حكام المقاطعات الفرعية، ومعظمهم في المراكز الحضرية في أنسونغو وبوريم وغاو. وكان في منطقة موبتي محافظ واحد وحكام المقاطعات الثمانية جميعهم و ٤٣ من أصل ٥٥ من حكام المقاطعات الفرعية. وكان في منطقة تمبكتو محافظ واحد وحكام المقاطعات الخمسة جميعهم و ١٧ من أصل ٣١ من حكام المقاطعات الفرعية. وانتقل جميع مسؤولي الدولة في كيدال (محافظ واحد وأربعة من حكام المقاطعات وأحد عشر من حكام المقاطعات الفرعية) من باماكو إلى غاو في منتصف شباط/فبراير في انتظار إعادة نشرهم في كيدال. ومع ذلك، انخفض العدد الإجمالي لحكام المقاطعات الفرعية الحاضرين في مراكز عملهم من ٥٥ إلى ٤٣ (إذ غادر ١٢ منهم مراكز عملهم بسبب انعدام الأمن).

٣٥ - وعاد المزيد من القضاة والمدعين العامين وموظفي السجون إلى الشمال على الرغم من مخاوف شديدة على أمنهم. ففي منطقة غاو، عاد المدعي العام في المحكمة الابتدائية ورئيس المحكمة وقاضي التحقيق واستأنفوا مزاولة مهامهم في ٣٠ آذار/مارس. ووصل الرئيس الجديد لمحكمة تمبكتو الابتدائية وأحد قضاتها والمدعي العام بها في النصف الثاني من شهر آذار/مارس. ومن المتوقع أن يساعد وصول القضاة على تخفيض العدد الضخم من السجناء الموجودين حالياً قيد الاحتجاز السابق للمحاكمة. وبعد التوقيع على أمر وزاري

بتعيين موظفين إضافيين للعمل في الشمال، بدأت البعثة في مساعدة وزارة العدل على نشر ما يقرب من ٣٠ من موظفي السجون في الشمال، وذلك بغية التصدي للنقص المزمن في عدد الموظفين الذي تعرفه السجون.

٣٦ - وواصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بذل جهود مشتركة لتعزيز المؤسسات القضائية والسجنية في الشمال. ففي ٢٠ آذار/مارس، افتتحت شرطة البعثة مخافر تم إصلاحها وتجهيزها وسلمتها إلى قوات الدرك والشرطة الوطنية في غاو. وفي ٢١ آذار/مارس، انتهت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من إصلاح ثلاثة من مستودعات السلاح في مدينة غاو، دعماً لمخفر واحد من مخافر الشرطة واثنين من مراكز الدرك. وفي ٢٤ آذار/مارس، أعيد فتح السجن المركزي في تمبكتو بعد الانتهاء من تجديد مبانيه في إطار مشروع من المشاريع السريعة الأثر التي تضطلع بها البعثة. وانتهى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من إصلاح محكمة غورما - غاروس في ٢١ نيسان/أبريل وقدم معدات للمديريات الإقليمية للمؤسسات السجنية في غاو وموبتي وتمبكتو. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال آلية جهة التنسيق العالمية لشؤون الشرطة والقضاء والإصلاحيات، قدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة للحكومة في تنقيح خطتها المتعلقة بإصلاح نظام القضاء والإصلاحيات.

٣٧ - وواصلت البعثة بنشاط العمل مع ممثلي قوات الدفاع والأمن المالية واللجنة البرلمانية المعنية بالأمن والدفاع والحماية المدنية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال إصلاح قطاع الأمن وتقديم الدعم لهم. وتوصلت البعثة إلى اتفاق مع وزارة الدفاع وقدماء المحاربين على تنفيذ قانون التوجيه والتخطيط العسكري للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، الذي تم اعتماده في ١٣ شباط/فبراير، بدءاً بعقد حلقة عمل للتوعية والتخطيط في باماكو. وبالتعاون مع المعهد الوطني الديمقراطي، نظمت البعثة اجتماعاً دام يومين في مركز باماكو للتدريب على حفظ السلام في ٣١ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل، بهدف توعية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مالي بدورها في إصلاح قطاع الأمن وبالدعم الذي تقدمه البعثة لتلك العملية. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت الصيغة النهائية لمشروع تجريبي لإعادة تأهيل البنية التحتية للحدود في لابيزانغا على الحدود بين مالي والنيجر.

٣٨ - وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه للحكومة بتنظيم أنشطة لبناء القدرات في مجال إصلاح قطاع الأمن، شملت تدريب ٥٧٥ من أفراد الشرطة الوطنية والدرك والحماية المدنية والحرس الوطني، كانت ١٠ في المائة منهم من النساء.

سادسا - المساعدة الإنسانية

٣٩ - ظل تدهور الوضع الأمني في شمال مالي يعرقل تنفيذ المشاريع وتقديم المساعدة الإنسانية. وقد سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية زيادة كبيرة في الحوادث أثرت في سبل إيصال المساعدات الإنسانية، إذ شهدت الفترة الممتدة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٣ نيسان/أبريل ٣٠ حادثاً مقارنة بما مجموعه ٢٣ حادثاً في عام ٢٠١٤. وارتبط نحو نصف هذه الحوادث بأعمال العنف ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وسلعها وبناها التحتية، بينما ارتبط غيرها بالعمليات العسكرية وعمليات الجماعات المسلحة وأعمالها القتالية. وقدمت البعثة خدمات الأمن والحراسة للجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية في المناطق لتمكينها من تقييم الاحتياجات وتقديم المساعدة اللازمة. ووقعت أربع حالات عنف ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وأصولها ومنشآتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منها حادث قتل أحد موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر على يد جماعة متطرفة في منطقة غاو في ٣٠ آذار/مارس. وأدت ثلاث حالات أخرى مرتبطة بانعدام الأمن العام والإجرام إلى وقف مؤقت لأنشطة المنظمات غير الحكومية في منطقتي موبتي وتمبكتو و/أو إلى انسحابها.

٤٠ - وإلى غاية ١ حزيران/يونيه، تم الإبلاغ عن وجود ٥٦٥ ٥٩ مشرداً داخلياً آخرين في جميع أنحاء مناطق تمبكتو (٤٤١ ٥٤) وغاو (٠٤١ ٣) وموبتي (٠٨٣ ٢) منذ احتدام الاشتباكات في شمال مالي في ٢٧ نيسان/أبريل، وبذلك يصل العدد الإجمالي إلى ٧٥٧ ١٠٢. وعبَر نحو ٧٣٢ لاجئاً جديداً إلى البلدان المجاورة مثل موريتانيا (٢٣٦) والنيجر (٢٣٨) وبوركينا فاسو (٢٥٨)، حيث انضموا إلى ٥٠٠ ١٣٧ من اللاجئين الماليين الموجودين في البلدان المجاورة الذين سجلتهم في السابق مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين منذ بداية الأزمة في أوائل عام ٢٠١٢.

٤١ - وبيَّنت نتائج إطار العمل الموحد لشهر آذار/مارس ٢٠١٥، وهو أداة التحليل المستخدمة لتوحيد نظم تقييم انعدام الأمن الغذائي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، أن ٠٠٠ ٤١٠ شخص على الأقل سيحتاجون إلى مساعدة غذائية فورية من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس ٢٠١٥ وأن نحو ٢,٧ مليون شخص سيعانون إلى حد ما من انعدام الأمن الغذائي. وقدم برنامج الأغذية العالمي الدعم إلى ٠٠٠ ٩٠ من المشردين داخلياً والعائدين والأفراد المتضررين من الضغوط الاقتصادية والبيئية بتزويدهم بمساعدات غذائية عاجلة في آذار/مارس، وإلى ٠٠٠ ١٣٠ شخص في نيسان/أبريل وأيار/مايو. ويعتزم البرنامج توسيع نطاق مساعدته لتقديم مساعدات غذائية عاجلة لما لا يقل عن ٠٠٠ ٣٥٠ مستفيد مع

اقتراب الموسم الأعجف. كما قدم البرنامج العلاج المنقذ لحياة حوالي ٥٠ ٠٠٠ من الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات الذين يعانون من سوء التغذية الحاد والمعتدل في آذار/مارس ونيسان/أبريل ووضع خطة لمساعدة ٥٥ ٠٠٠ شخص يعانون من سوء التغذية في أيار/مايو.

٤٢ - وإلى غاية أوائل حزيران/يونيه، لم تتوفر إلا نسبة ٢٧ في المائة من احتياجات تمويل خطة الاستجابة الإنسانية المشتركة في مالي لعام ٢٠١٥ البالغة ٣٧٧ مليون دولار، مما يشكل خطراً على تنفيذ أنشطة المساعدة الإنسانية الحيوية في هذا العام.

سابعا - الانتعاش المبكر والتنمية

٤٣ - على الرغم من الوضع الأمني المتدهور، تم اتخاذ العديد من المبادرات الناجحة من خلال المشاريع ذات الأثر السريع التي تضطلع بها البعثة للمساعدة على تعزيز ثقة المجتمعات المحلية وقدرتها على التكيف وانتعاشها. وشملت هذه المبادرات تطوير سبل كسب العيش وإصلاح شبكة توزيع المياه والكهرباء وإعادة تأهيل الهياكل الحكومية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. ومنذ ٢٠ آذار/مارس، أُنجزت ستة مشاريع وتواصل العمل في ٣١ مشروعاً وتمت الموافقة على تمويل ٥٥ مشروعاً إضافياً. وبلغت الميزانية الإجمالية المخصصة لهذه المشاريع، وعددها ٩٢ مشروعاً، ٣ ملايين دولار.

٤٤ - وفي ١١ أيار/مايو، بدأت البعثة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تقييم ١٦ من مقترحات مشاريع الحد من العنف المجتمعي في غاو وكيدال وتمبكتو وموبتي، وهي مشاريع تهدف إلى منع تجنيد المزيد من الشباب المعرضين للخطر على أيدي الجماعات المسلحة والإجرامية والمساهمة في بناء الثقة في المجتمعات المتضررة.

٤٥ - وبدأ فريق الأمم المتحدة القطري في تنفيذ أربعة مشاريع وافق عليها صندوق بناء السلام في منطقتي غاو وتمبكتو في المجالات التالية: (أ) ثقافة السلام في شمال مالي؛ (ب) وتعزيز قدرات المرأة والشباب وقدرتهم على الصمود في وجه النزاعات؛ (ج) وإيجاد حلول دائمة لإعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخلياً بطرق سلمية؛ (د) وتمكين الإناث من ضحايا العنف الجنسي والجنساني من اللجوء إلى العدالة.

٤٦ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تنسيق إعادة بناء الأضرحة على الصعيد المحلي في تمبكتو بدعم من البعثة. وتواصلت أعمال إصلاح ثلاث مكتبات خاصة تضم مخطوطات قديمة في المركز التاريخي لمدينة تمبكتو من خلال أحد المشاريع ذات الأثر السريع التي تيسِّرها البعثة. وفي ٨ نيسان/أبريل، زارت قوة البعثة الموقع

الأثري في بلدة السوق (منطقة كيدال) وتأكدت من مزاعم النهب التي أبلغ عنها السكان المحليون. ويوجد موقع السوق في القائمة الأولية للمواقع في مالي المراد إدراجها ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو.

ثامنا - تفعيل البعثة

٤٧ - إلى غاية ١ حزيران/يونيه، نشرت البعثة ما يقرب من ٨٣ في المائة من جميع الموظفين المدنيين المأذون بهم على النحو التالي: ٨٤ في المائة من الوظائف الدولية؛ و ٨١ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة؛ و ٨٥ في المائة من مجموع الوظائف الوطنية. ومن حيث التوزيع بين الجنسين، تشغل النساء ٣٢ في المائة من الوظائف الدولية، و ٣٤ في المائة من وظائف المتطوعين، و ٢١ في المائة من الوظائف الوطنية.

٤٨ - وإلى غاية ١ حزيران/يونيه، بلغ قوام عنصر الشرطة في البعثة ١٠٥٥ ١ فرداً ليصل إلى نسبة ٧٣ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٤٤٠ ١، حيث تم نشر ٦٥ في المائة من ضباط الشرطة (منهم ٨ في المائة من النساء) و ٧٦ في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشكلة (منهم ٣ في المائة من النساء) (انظر المرفق). وفي نهاية نيسان/أبريل، أعيدت إحدى وحدات الشرطة المشكلة المتمركزة في غاو إلى الوطن.

٤٩ - وإلى غاية ١ حزيران/يونيه، بلغ قوام العنصر العسكري التابع للبعثة ٠٤٣ ٩ جندياً (من بينهم ٢٤٤ ضابطاً من ضباط الأركان العسكريين) من أصل القوام المأذون به البالغ ٢٠٠ ١١ جندي، أي ما يمثل ٨١ في المائة من قوام الأفراد العسكريين المأذون به. وتمثل النساء نسبة ٢ في المائة من قوام القوة. وتتألف القوة من وحدات المناورة (٦٦ في المائة)، وعناصر التمكين (٢٩ في المائة)، ومضاعفات القوة (٥ في المائة)، وقد نُشر أفرادها في باماكو (١٠ في المائة) في القطاع الغربي (٢٦ في المائة) (منطقتي تمبكتو وموبتي)، وفي القطاع الشرقي (منطقة غاو) (٣٦ في المائة)، وفي القطاع الشمالي (منطقة كيدال) (٢٨ في المائة).

٥٠ - وتواصلت الجهود المبذولة لبلوغ القدرة العملياتية الكاملة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُشرت في منطقة تمبكتو منظومات جوية غير مأهولة تكتيكية عسكرية غير مسلحة، استُكملت بمدارج طائرات تم بناؤها خصيصاً لها، إلى جانب ثلاث طائرات مروحية مسلحة. وتتوقع البعثة نشر وحدتين إضافيتين من وحدات الطائرات المروحية المتوسطة المدى في منطقتي كيدال وتمبكتو قبل شهر آب/أغسطس. ولكن البعثة لا تزال في انتظار نشر كتيبة مشاة ثانية، تأخر نشرها لأكثر من ١٦ شهراً، وسريّتين لحماية القوات. ولا يزال يتعين

العثور على بلد آخر من البلدان المساهمة بقوات عسكرية باستطاعته توفير وحدة إضافية من وحدات الطائرات المروحية المسلحة. ولا تزال هناك مخاوف بشأن المعدات المملوكة للوحدات بالنسبة لمعظم وحدات المشاة.

٥١ - وما فتئ استمرار استهداف القوافل المتنقلة في شمال مالي على أيدي الجهات الإجرامية و/أو العناصر العنيفة المتطرفة على النحو المبين في الفقرة ١٩ أعلاه يشكل خطراً كبيراً على قدرة البعثة على إيصال الإمدادات إلى موظفيها وقواعدها في الشمال مما يؤدي إلى تأخير مشاريع البناء بشكل ملحوظ. وقد ترك تدهور الحالة الأمنية، والافتقار إلى مركبات أمن ملائمة، وعدم توافر طرق إمداد بديلة للوصول إلى شمال مالي، وتواصل عدم تشغيل مطار كيدال بسبب التخريب الذي تعرّض له، أثراً سلبياً في قدرة البعثة والمتعاقدين معها على ضمان إعادة تموين الوحدات المنتشرة في الشمال في الوقت المناسب، ولا سيما في مناطق أغِلهوك وكيدال وتساليت. ولا تزال البعثة تواجه مشاكل متصلة بشح المياه في منطقة كيدال وهي تسعى إلى التصدي لهذا الوضع بالاستعانة بمتعهدي الأعمال الهندسية المتعاقدين معها. وقد تم تقييم الحالة التي تزداد حرَجاً من حيث عمليات الدعم في شمال مالي في سياق استعراض مفهوم البعثة، الذي تم تناوله أدناه.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تنفيذ استراتيجيتها وخطة عملها المتعلقة بمكافحة العبوات الناسفة اليدوية الصنع والهادفة إلى تعزيز سلامة وأمن أفراد البعثة. ونفذت سريّتا إبطال المتفجرات والتخلص منها والتحقق من سلامة الطرق التابعتين للبعثة ١٧ مهمة في إطار دعم تنقلات القوافل، ومهام يومية لإزالة المتفجرات من الطرق، والتحقيقات بعد الانفجارات، وكذلك إبطال مفعول العبوات الناسفة اليدوية الصنع وإزالة الذخائر غير المنفجرة. ونُظم تدريب في البلد بشأن تدابير السلامة المتصلة بالعبوات الناسفة اليدوية الصنع استفاد منه ١٥٦ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للبعثة، إلى جانب تدريب على استخدام أطقم مواد الإسعاف الفردية شارك فيه ١٧٤ فرداً، مع التركيز بشكل خاص على وحدات المشاة. وانطلقت أيضاً التدريبات السابقة للنشر في مجال مكافحة العبوات الناسفة اليدوية الصنع التي كانت موجَّهة لوحدات المشاة المقبلة والمتناوبة، حيث اكتمل تدريب ٨٦٣ فرداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

تاسعا - الجوانب المالية

٥٣ - لقد قدّمتُ مذكِّرة إلى الجمعية العامة، لكي تنظر فيها، ألتمسُ فيها الموافقة على تخصيص موارد إضافية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ تبلغ

٨٠,٣ مليـون دولار (A/69/828)، بالإضـافة إلى مبلـغ قـدره ٨٣٠,٧ مليـون دولار سـبق اعتماده للإنفاق على البعثة للفترة نفسها بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٨ باء، وذلك لتمكين البعثة من دعم خطة عمل لمكافحة العبوات الناسفة اليدوية الصنع، بما في ذلك تـدريب وحـدات القـوات ووحـدات الشـرطة التابعـة للبعثـة علـى مكافحـة تلـك العبـوات، وتحسين قـدرات حماية القـوات وتعزيـز القـدرات الوطنيـة لقـوات الـدفاع والأمـن الماليـة علـى مكافحة تلك العبوات. وفي الوقت نفسه، فإن الميزانية الـتي اقترحتـها للإنفـاق علـى البعثـة في الفتـرة مـن ١ تموز/يوليـه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيـران/يونيـه ٢٠١٦ الـتي تبلـغ قيمتـها الإجماليـة ٩٣٦,١ مليـون دولار، معروضـة حاليـاً علـى اللجنـة الخامسـة لكـي تستعرضـها وتنظـر فيهـا (انظر A/69/784). وإذا قـرر مجلس الأمـن تمديـد ولايـة البعثـة إلى مـا بعـد ٣٠ حزيران/يونيـه ٢٠١٥، فإن تكلفة الإنفاق على البعثـة حـتى ٣٠ حزيران/يونيـه ٢٠١٦ ستقتصـر علـى المبـالغ التي توافق عليها الجمعية العامة.

٥٤ - وحـتى ٢٩ أيار/مـايو ٢٠١٥، بلغـت الاشـتراكات المقـررة غـير المسـددة للحسـاب الخاص للبعثة مـا قـدره ٣٤,١ مليـون دولار. وبلـغ مجمـوع الاشـتراكات المقـررة غـير المسـددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ مبلغاً قدره ٨٦٨,٨ ١ مليون دولار.

٥٥ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقـوات عسـكرية ووحـدات شـرطة مشـكّلة نحـو ١١٣,٨ مليـون دولار. وسُـددت تكـاليف القوات/وحدات الشرطة المشكلة للفترة الممتدة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، بينما سُددت تكـاليف المعـدات المملوكـة للوحـدات عـن الفتـرة الممتـدة حـتى ٣١ كـانون الأول/ديسـمبر ٢٠١٤، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

عاشرا - مفهوم البعثة

٥٦ - بهدف إرشاد مجلس الأمن عند نظره في تجديد ولايـة البعثـة، وفي ضـوء التغـييرات الـتي طـرأت علـى البيئـة السياسـية والأمنيـة في مـالي منـذ عـام ٢٠١٤، قامـت البعثـة باسـتعراض مفهومها للبعثة المحدد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣؛ وستضع إدارة عمليـات حفـظ السـلام وإدارة الدعم الميداني صيغته النهائية وتعتمدانها في شهر تموز/يوليه.

٥٧ - وقد حددت المسودة المنقحة لمفهوم البعثـة الغايـة النهائيـة التاليـة الـتي ينبغـي أن تكـون جميع الجهود المتكاملة موجَّهة نحو تحقيقها، كما يلي: ”بالاعتماد على تسوية سياسية، تجـري تهيئـة الظـروف الملائمـة لكـي تـوفر سـلطات الدولـة المشـروعة والقـادرة علـى العمـل القـدر الأساسـي مـن الأمـن والخـدمات إلى السـكان“. وتم تحديـد ثلاثـة أهـداف رئيسـية يجـب أن

تحققها البعثة للوصول إلى هذه الغاية النهائية، وهي كما يلي: (أ) عملية سلام مستدامة وذات مصداقية، بدعم من الجهات الفاعلة الإقليمية، تشمل عمليات على الصعيدين الوطني والمحلي، من أجل تعزيز التوصل إلى اتفاق سلام قابل للاستمرار والمساعدة على تنفيذه؛ (ب) وتحقيق الأمن والاستقرار، من خلال الجهود المتكاملة، في المجالات الرئيسية ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لعملية السلام؛ (ج) وسيقتضي ذلك أن تبلغ البعثة قدرتها العملياتية الكاملة، بما في ذلك القدرة على حماية البعثة ودعمها وعلى القيام بالمهام ذات الأولوية. واعتُبرت حماية المدنيين وفعالية الاتصالات العامة مهمتين ذواتي أولوية شاملة.

٥٨ - وسعياً لتحقيق هذه الأهداف ولتعظيم التأثير الإيجابي للموارد المحدودة للبعثة، ستركز البعثة جهودها في خمس مناطق جغرافية رئيسية محيطة بكل من غاو وكيدال وميناكا وموبتي وتمبكتو. وسيوضع نهجٌ متعدد الأبعاد ومتكامل مصمّم بحسب الظروف السياسية والأمنية والإدارية والإنسانية والإنمائية الخاصة بكل منطقة من هذه المناطق، وستجري مواءمة الموارد لدعم الجهود المبذولة الخاصة بكل منطقة. وستواصل البعثة العمل بشكل وثيق مع الشركاء في مالي والشركاء الدوليين والإقليميين ومع شركاء الأمم المتحدة. وتتماشى مسودة مفهوم البعثة مع إطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية ومع عملية وضع المعايير التي أقرتها حكومة مالي.

٥٩ - وبغية المساعدة على تنفيذ الولاية بفعالية، تتوخى المسودة المنقحة لمفهوم البعثة أن تتم عمليات النشر في المواقع الستة عشر الحالية لدعم الأهداف الرئيسية الثلاثة والمناطق الجغرافية ذات الأولوية المبيَّنة في الفقرتين ٥٧ و ٥٨ أعلاه، مع مراعاة مقدار ما هو متوافر من الدعم العملياتي. وستكون هناك مواقع يكون فيها لجميع عناصر البعثة وجود مستمر؛ ومواقع تضم وحدات عسكرية ووحدات شرطة مشكلة مع إمكانية نشر أفراد مدنيين بصورة مؤقتة؛ وقواعد مخصصة فقط للوجود العسكري أو لوحدات الشرطة المشكَّلة، في ظروف قاسية، تساعد على تنقلات الوحدات العسكرية الأكبر حجماً بسرعة.

٦٠ - وسيؤدي هذا النهج الذي يركز أكثر على نشر البعثة إلى زيادة عدد وحجم المتطلبات المتصلة بمرونة البعثة وقدرتها على التنقل، ولا سيما في ما يتعلق بمرافقة القوافل والدوريات البعيدة المدى والقدرات الجوية. وبشكل خاص، سيتعين على البعثة أن تكون قادرة على الاعتماد على نفسها بضمان إمكانية الوصول إلى طرق الإمداد الرئيسية وإلى المراكز السكانية الرئيسية. وسيتطلب ذلك إعادة تشكيل الأعتدة العسكرية وأعتدة الشرطة التابعة للبعثة لضمان تعزيز القدرات اللوجستية العسكرية وتوفير الدعم للبعثة في المجالات التي لا يُسمح فيها بالاستعانة بدعم المتعاقدين المدنيين. كما سيتطلب زيادة التركيز على

الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة المجهزة بالقدر الكافي، وكذلك تعزيز الحماية. ويبرهن التقدم الذي أحرزته البعثة في ردع وتقليص التهديدات الناجمة عن الألغام والهجمات المنفّذة بالعبوات الناسفة اليدوية الصنع الأخرى المحدقة بأفراد البعثة على الأثر الذي يمكن إحداثه بضمان تزويد الوحدات بالمعدات والتدريبات والإجراءات المناسبة للعمل في بيئات تشهد نزاعات متباينة. وسيُتبع نهج نوعي بدلا من اتباع نهج كمي لضمان أن يكون للبعثة القدرة على التنقل والمرونة اللذين تحتاجهما واللذين يمكن الحفاظ عليها في المناطق النائية.

٦١ - وكتدبير مؤقت، تعمل البعثة على تحضير ''مجموعات تدابير لقابلية البقاء'' مبتكرة من أجل تحسين الوضع العملياتي لبعض الوحدات إلى أن يتم بلوغ القدرات المنشودة المحددة في مختلف بيانات احتياجات الوحدات إما بصورة ذاتية أو بالاعتماد على الدعم المقدَّم من الوحدات الأخرى المنشورة. وستشمل هذه المجموعات خدمات متصلة بتوفير الماء المصفَّى والكهرباء والأعمال الهندسية الصغيرة. إلا أنه في الأجل الطويل، سيتعين إعادة النظر في الوحدات التي لا تؤدي مهامها وستُستبدل لكي يتسنى للبعثة بلوغ مستوى متين من المرونة والقدرة على التحرك الضروريين للحفاظ على وجودها ولتتمكّن من الوصول إلى الشمال. وتشمل الجهود الجارية الأخرى الهادفة لتعزيز أداء الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة تعزيزَ التدريبات والتمارين داخل البعثة. وتعمل البعثة أيضاً عن كثب مع المتعاقدين معها لضمان استيفاء قدراتهم المتصلة بالنقل للشروط النوعية اللازمة للعمل في طرق إمدادات وعرة وغير آمنة.

حادي عشر - الملاحظات

٦٢ - كان توقيع حكومة مالي وبعض الجماعات المسلحة اتفاقَ السلام والمصالحة في ١٥ أيار/مايو في باماكو حدثاً بالغ الأهمية في الحوار بين الأطراف في مالي. وأنا أهنئ حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقّعة على الاتفاق على اتخاذ هذه الخطوة الهامة إلى الأمام. وأودّ الإعراب عن امتناني للجهود التي تفانت في بذلها الجزائر وأعضاء فريق الوساطة، ولجهود المجتمع الدولي بوجه أعم، التي شجعت ودعمت عملية السلام بدءاً باتفاق واغادوغو المبدئي الموقّع في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وعملية الجزائر العاصمة التي انطلقت منذ تموز/يوليه ٢٠١٤. ويعكس وجود العدد الكبير جداً من رؤساء الدول وممثلي الحكومات والمنظمات الدولية في حفل التوقيع الذي جرى في باماكو المستوى غير المسبوق لمشاركة المجتمع الدولي في عملية السلام.

٦٣ - إن مسؤولية تحقيق السلام تقع في نهاية المطاف على عاتق الماليين أنفسهم. ويتطلب إحراز تقدم متواصل ومطّرد نحو تحقيق السلام والمصالحة الالتزام والمشاركة الحقيقيين للأطراف في مالي. وتمثل عملية سلام شاملة تؤيدها جميع أطراف النزاع السبيلَ الوحيد لتحقيق التسوية السياسية التي أعلنت جميع الأطراف التزامها بها. وهذه العملية هي أيضاً شرطٌ أساسي للتصدي لانعدام الأمن والإجرام وقلة هياكل الحكم والاحتياجات الإنسانية وقلة التنمية التي تهدد رقعة تزداد اتساعاً من مالي وسكانها. ويُعتبر توقيع التنسيقية بالأحرف الأولى على اتفاق السلام في ١٤ أيار/مايو خطوة تبعث على الأمل، ولكن عليها الآن أن تخطو الخطوة التالية. وأنا أحث قيادة التنسيقية على أن تضع في اعتبارها المسؤوليات الملقاة على عاتقها تجاه الجماهير التي تسعى إلى تمثيلها وأن توقِّع الاتفاق دون مزيد من التأخير.

٦٤ - والعنف الذي انتشر وازدادت حدته في الفترة التي سبقت يوم ١٥ أيار/مايو ومنذ ذلك الحين مؤشرٌ واضح على المخاطر التي ستظل مالي تواجهها إذا انقطعت سبل الحوار. وأنا أشعر ببالغ القلق من الانتهاكات العديدة لوقف إطلاق النار التي ارتكبتها جميع الحركات المسلحة في شمال مالي خلال الأسابيع الماضية، بما في ذلك استيلاء الائتلاف على ميناكا في ٢٧ نيسان/أبريل. وتستهدف أعمال العنف حالياً بشكل متزايد المدنيين والسلطات المحلية وقد أخذت تؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ترتكبها جميع الأطراف؛ بينما نزح الآلاف من ديارهم. ولا يمكن لتوقيع اتفاق السلام أن يُجيز لأي طرف كان مواصلة الخيارات العسكرية. ولهذا أحث جميع الأطراف على الالتزام باتفاقات وقف إطلاق النار والإعلانات المتعلقة بوقف أعمال القتال الحالية وعلى ضمان استمرار مشاركتها في الآليات التي أنشئت للإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقات والإعلانات.

٦٥ - وفي ضوء الطابع الملح للحالة الراهنة، اقترح ممثلي الخاص، بالتعاون مع فريق الوساطة، تنفيذ خريطة طريق ذات شقين، أولهما كفالة وقف الأعمال القتالية بشكل شامل في المناطق الشمالية، وثانيهما مناقشة الترتيبات العملية لتنفيذ اتفاق السلام وتوضيح ملاحظات كل طرف من الأطراف على الاتفاق. وتمثِّل المشاورات الجارية بشأن هذين العنصرين، وتوقيع حكومة مالي والتنسيقية على وثيقتي تنفيذ اتفاق السلام وترتيبات وقف إطلاق النار، من أجل معالجة جملة أمور منها الحالة السائدة في ميناكا، تقدماً كبيراً في عملية السلام بين الأطراف المالية. ونتيجة لذلك، فقد أوضحت التنسيقية في ٥ حزيران/يونيه أنها ستبادر إلى التوقيع على اتفاق السلام. وأنا أرحب كثيراً بهذا الأمر. غير أنه يؤسفني أن الائتلاف رفض التوقيع على هذه الترتيبات التي دارت بشأنها مفاوضات مضنية، وأناشده أن يفعل ذلك في الأيام المقبلة.

٦٦ - وإني إذ أتطلع إلى المستقبل، أدعو الأطراف الموقِّعة وغير الموقِّعة إلى التركيز، بدعم من فريق الوساطة، على طرائق التنفيذ والضمانات التي من شأنها أن تطمئن جميع الأطراف على أنه من الممكن تبديد مخاوفها في مرحلة التنفيذ. ويستلزم ذلك أن تبدي جميع الأطراف الالتزام وحسن النية من أجل تحديد عناصر الاتفاق التي تسهم في بناء الثقة بين الأطراف والتي تأتي أيضاً بفوائد ملموسة للمجتمعات المحلية في مختلف أنحاء مالي، والبدء في تنفيذ هذه العناصر. وقد بدء استقطاب السكان في مالي يتحول بسرعة إلى إحدى مآسي هذا النزاع ومصدر القلق فيه مستقبلا. وأحث جميع الأطراف على أن تتعاون على تعريف السكان بعملية السلام، من أجل ضمان تأييد عامة الناس لها واحتضان مصالحة وطنية حقيقية على جميع المستويات. وأشجع أيضاً بقوة الحكومة على بذل قصارى جهدها لتوفير الأمن والخدمات الأساسية في المناطق التي توجد بها لطمأنة السكان على التزامها الكامل برفاه مواطنيها.

٦٧ - وفي هذا المنعطف الحاسم، يصبح الدعم المستمر من فريق الوساطة والمجتمع الدولي ضرورياً لطمأنة الأطراف على إمكانية الوصول إلى تسوية سياسية شاملة. وسيكون للدعم الدولي والموارد المالية دوراً حاسماً في تيسير التنفيذ العملي وتحقيق المكاسب المبكرة. وسيتعين على الجهات المانحة أن تعمل لدعم الوفاء بوعود التنمية الاقتصادية التي يتضمنها هذا الاتفاق.

٦٨ - وأوصي بأن ينظر مجلس الأمن في إعادة تركيز ولاية البعثة على النحو التالي: أولا، يمكن توجيه جهود المساعي الحميدة التي تضطلع بها البعثة في اتجاه تسهيل ودعم الحوار مع جميع أصحاب المصلحة وفي ما بينهم من أجل تشجيع انضمام جميع الأطراف بالكامل إلى الاتفاق وفي تنفيذه بشكل متزامن. ويمكن تعزيز الجهود الرامية إلى تيسير الحوار من أجل تحقيق المصالحة والتماسك الاجتماعي على الصعيدين المحلي والوطني عن طريق توعية السلطات المحلية والزعماء المجتمعيين والدينيين وفئات المجتمع المدني وتنفيذ أنشطة لدعمهم. ويمكن لهذه الجهود أن تساعد على منع تفاقم التوترات بين المجتمعات الطائفية وتسهم في بناء الثقة بين السكان. وفي هذا الصدد، فإنني أشجع الجهات المانحة على المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي، الذي تديره البعثة.

٦٩ - وثانياً، يمكن للبعثة أن تستمر في إعطاء الأولوية لتحقيق الأمن والاستقرار في إطار الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في عملية السلام. ويمكن أن يشتمل ذلك على تعزيز دور البعثة في رصد احترام وقف إطلاق النار والإشراف عليه، بما في ذلك من خلال تعزيز آليات وقف إطلاق النار، وتنفيذ تدابير لبناء الثقة، والعمل مع جميع الجماعات المسلحة بشكل

استباقي. وسينطوي الرصد والإبلاغ الفعالان على مشاركة جميع عناصر البعثة في منع الانتهاكات المحتملة لترتيبات وقف إطلاق النار المتفق عليها والتحقيق فيها، إلى جانب العمل عن قرب مع جميع العناصر المسلحة المشاركة. ومن أجل تعضيد هذا الجهد، يرجى من مجلس الأمن النظر في فرض جزاءات على مرتكبي انتهاكات وقف إطلاق النار. وسعياً لتحقيق هذه الغاية، أود أن أوصي المجلس بأن يأذن بنشر ٤٠ مراقباً عسكرياً بالإضافة إلى القوام العسكري الحالي المأذون به، من أجل دعم البعثة في رصد وقف إطلاق النار المتفق عليه بين الأطراف في مالي والإشراف عليه. أما جهود رصد حقوق الإنسان وتعزيزها ودعم تنفيذ أنشطة الحد من العنف في المجتمعات المحلية والجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، إلى جانب تطبيق إجراءات لمكافحة المتفجرات والتوعية بمخاطرها وتنفيذ إجراءات قوية لحماية المدنيين حيثما يُخشى أن يكونوا عرضة لعنف بدني محدق، فهي أمورٌ من الممكن أن تساهم في دعم إعادة تهيئة ظروف أكثر استقراراً هي أمرٌ لا بد منه لتيسير الحوار على جميع المستويات.

٧٠ - ويمكن لمجال الأولوية الثالث المتعلق بالمشاركة أن يسهم في دعم تنفيذ الأطراف لاتفاق السلام بشكل تدريجي قائم على التراضي. وباعتبار أن البعثة هي العضو الوحيد من أعضاء فريق الوساطة الدولي الذي له وجود في الشمال، فسيكون عليها أن تضطلع بدور رائد من خلال أدائها لمهام أمانة لجنة متابعة الاتفاق، وكذلك في تنفيذ أحكام الاتفاق المحددة على أرض الواقع. ويمكن للبعثة أن تساعد الأطراف على تحديد وترتيب أولويات تنفيذ الخطوات التي من شأنها أن تساعد على بناء الثقة، وتشجع على انضمام الأطراف التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق، وتعزز تنفيذ الاتفاق بشكل شامل لجميع الأطراف ومنسق وكامل. ويمكن أن تشتمل هذه الخطوات اتخاذ تدابير لتعزيز عنصري العدالة والمصالحة في الاتفاق، مع مساعدة الأطراف أيضاً على وضع خرائط طريق وأطر لمعالجة أحكام الاتفاق المتعلقة بإصلاح الأمن والدفاع، بما في ذلك أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيتطلب ذلك أن يكون هناك وجود وصبر في الحوار وتواصل مستمر، وهي أمور يستطيع الوجود الميداني للبعثة أن يساعد على توفيرها.

٧١ - وتثير الزيادة الأخيرة في الهجمات ضد الشركاء في العمل الإنساني قلقاً حقيقياً، لأنها تعرقل إيصال المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات المحلية المتضررة. لذا أهيب بجميع الأطراف إلى المساهمة في تهيئة البيئة الآمنة التي تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية والمساحة اللازمة للعمل الإنساني، وأن تنأى بنفسها عن المسؤولين عن ارتكاب هذه الهجمات. وسيظل من

مهام البعثة الأساسية أن تواظب على العمل وتقديم الدعم من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق وفي الوقت المناسب.

٧٢ - إن شمال مالي بيئة عمل بالغة الصعوبة بالنسبة لنا. ويحتمل أن تستمر البعثة في مواجهة مصاعب أمنية وتشغيلية كبيرة في المستقبل القريب. وسيظل كل من التطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية واللصوصية يشكل تهديداً كبيراً للجهود الجارية الرامية إلى تحقيق الاستقرار. لذا أدعو مالي والمنطقة وجميع الشركاء الدوليين إلى مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى التصدي لهذه الأخطار وتقوية القدرات من أجل تعزيز أمن الحدود.

٧٣ - وفي الوقت نفسه، لا بد من تزويد الوحدات التي توفرها البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة بالقدرات والإمكانيات اللازمة لتمكينها من العمل بأمان وفعالية في مثل تلك الظروف. ولهذا السبب، فإنني لا أقترح، في هذا الوقت، زيادة القوام المأذون به للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للبعثة بأكثر من ٤٠ مراقباً عسكرياً المشار إليهم في الفقرة ٦٩ أعلاه، ولكنني أقترح إعادة تشكيل قدراتهم من أجل تحسين قدرتهم على التنقل ورصد ودعم اتفاقات وقف إطلاق النار وبناء الثقة بشكل استباقي، وقدرتهم على توفير الحماية وضمان الاستمرار لأنفسهم وللبعثة. وأدعو الشركاء الثنائيين إلى دعم نشر وحدات عسكرية في مالي، بما في ذلك من خلال توفير التدريب المسبق والمعدات اللازمة.

٧٤ - إن الهجمات على البعثة والمتعاقدين معها مرفوضة ويجب أن تتوقف على الفور. وأنا أدين بشدة هذه الأعمال الوحشية وأعرب عن خالص التعازي لأسر ضحايا هذه الجرائم وكذلك إلى حكومة مالي وحكومات بلدان حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين ضحوا بأرواحهم. وأدعو مجدداً إلى التحقيق في هذه الجرائم ومعاقبة مرتكبيها بجدية. وأعرب عن امتناني للتنسيق المستمر بين البعثة المتكاملة وعملية برخان، وفقاً لولاية كل منهما، ولخدمات الإجلاء الطبي والمساعدة الأساسية التي تواصل القوات الفرنسية تقديمها إلى البعثة.

٧٥ - ولذلك، فإنني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة سنة واحدة تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، مع زيادة القوام العسكري المأذون به إلى ٢٤٠ ١١ فرداً عسكرياً، من بينهم الـ ٤٠ مراقباً عسكرياً الموصى بإضافتهم، والإبقاء على قوام الشرطة المأذون به حالياً البالغ ٤٤٠ ١ فرداً، وأن يعيد تركيز ولاية البعثة في الوقت نفسه، على النحو المبين أعلاه.

٧٦ - وبالنظر إلى البيئة المتقلبة التي يجري فيها النظر في مستقبل البعثة، سيكون من الأساسي التحلي بالمرونة والقدرة على الاستجابة. وإذا حدث تقدم في عملية السلام،

وعندما يحدث هذا التقدم، فربما سيكون من الضروري تخصيص المزيد من الموارد والمهام لدعم أنشطة تنفيذية معينة. ولهذه الغاية، فإنني أشجع مجلس الأمن على مواصلة العمل بهمة لدعم عملية السلام بين الأطراف المالية، والنظر في إجراء استعراض دوري للولاية التي تضطلع بها البعثة من أجل دعم هذه العملية.

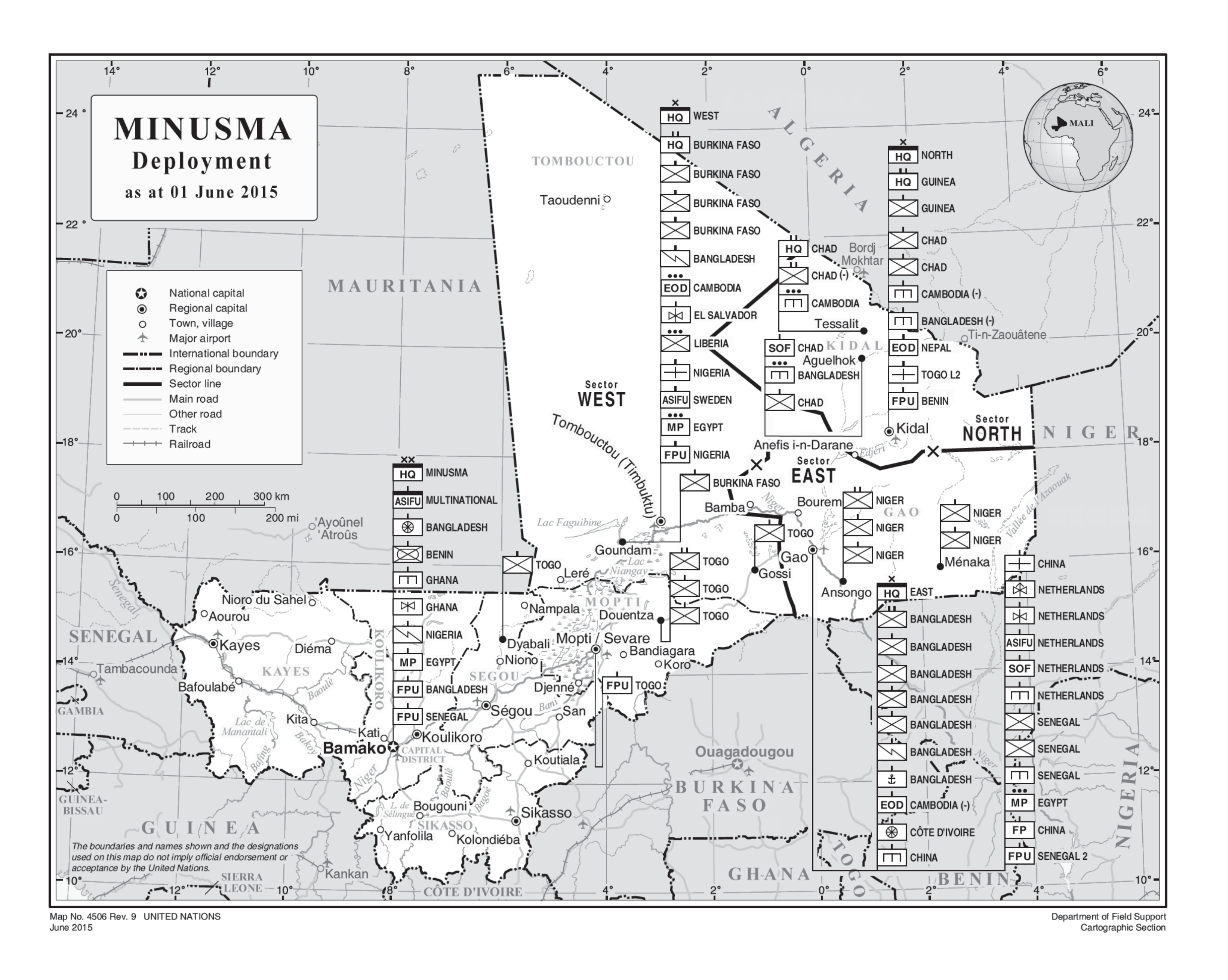
٧٧ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص لمالي، السيد منجي حمدي، ولجميع أفراد الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين في مالي، لما يقومون به من عمل شاق ودؤوب في ظروف صعبة للغاية. وأود أن أعرب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الثنائيين، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين على مساهماتهم الهامة في دعم السلام والاستقرار في مالي.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: قوامها من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥

	العنصر العسكري (ضباط الأركان والوحدات)			عنصر الشرطة: فرادى ضباط الشرطة			عنصر الشرطة: أفراد وحدات الشرطة المشكلة			عنصر الشرطة: مجموع أفراد عنصر الشرط		
البلد	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
بنغلاديش	١ ٥٨٣	–	١ ٥٨٣	–	–	–	١٤٠	–	١٤٠	١٤٠	–	١٤٠
بنن	٢٥٦	–	٢٥٦	٢٧	١	٢٨	١٤٠	–	١٤٠	١٦٧	١	١٦٨
البوسنة والهرسك	٢	–	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بوركينا فاسو	٨٥٧	١٤	٨٧١	٢٠	٢	٢٢	–	–	–	٢٠	٢	٢٢
بوروندي	–	–	–	١٥	–	١٥	–	–	–	١٥	–	١٥
كمبوديا	٣٠٤	١٣	٣١٧	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الكاميرون	٣	–	٣	١٧	١	١٨	–	–	–	١٧	١	١٨
كندا	١	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–
تشاد	١ ٠٩٧	١٣	١ ١١٠	٤	–	٤	–	–	–	٤	–	٤
الصين	٣٨٨	١٤	٤٠٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–
كوت ديفوار	١٢٣	–	١٢٣	١١	١	١٢	–	–	–	١١	١	١٢
جمهورية الكونغو الديمقراطية	–	–	–	٥	١	٦	–	–	–	٥	١	٦
الدانمرك	١٨	١	١٩	–	–	–	–	–	–	–	–	–
جيبوتي	–	–	–	١	–	١	–	–	–	١	–	١
مصر	٦٣	–	٦٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السلفادور	٨٧	٤	٩١	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إستونيا	١	١	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–
فنلندا	٤	–	٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–
فرنسا	١٨	–	١٨	٥	–	٥	–	–	–	٥	–	٥
غامبيا	٢	–	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ألمانيا	٧	١	٨	٧	–	٧	–	–	–	٧	–	٧
غانا	٢١٤	–	٢١٤	١	–	١	–	–	–	١	–	١
غينيا	٢٣٢	–	٢٣٢	٤	١	٥	–	–	–	٤	١	٥
غينيا – بيساو	١	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–

البلد	العنصر العسكري (ضباط الأركان والوحدات)			عنصر الشرطة: فرادى ضباط الشرطة			عنصر الشرطة: أفراد وحدات الشرطة المشكلة			عنصر الشرطة: مجموع أفراد عنصر الشرط		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
إندونيسيا	٣٧	٢	٣٩	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إيطاليا	٢	–	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الأردن	١	–	١	٣	–	٣	–	–	–	٣	–	٣
كينيا	٣	١	٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ليبريا	٤٢	٤	٤٦	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مدغشقر	–	–	–	٢	–	٢	–	–	–	٢	–	٢
موريتانيا	٦	–	٦	–	–	–	–	–	–	–	–	–
نيبال	١٧٠	٤	١٧٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–
هولندا	٤٥٢	٢٢	٤٧٤	١٨	٦	٢٤	–	–	–	١٨	٦	٢٤
النيجر	٨٥٤	٥	٨٥٩	٨	١	٩	–	–	–	٨	١	٩
نيجيريا	١٥٥	٢٥	١٨٠	٢	–	٢	١١٩	٢٠	١٣٩	١٢١	٢٠	١٤١
النرويج	١٨	٣	٢١	–	–	–	–	–	–	–	–	–
البرتغال	٤٥	٤	٤٩	–	–	–	–	–	–	–	–	–
جمهورية كوريا	–	–	–	٢	–	٢	–	–	–	٢	–	٢
رومانيا	١	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–
رواندا	–	–	–	١	–	١	١٤	–	١٤	١٥	–	١٥
السنغال	٦٦٢	٢	٦٦٤	١١	٢	١٣	٢٧٣	٢	٢٧٥	٢٨٤	٤	٢٨٨
سيراليون	٣	–	٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السويد	٢٢٦	١٧	٢٤٣	١	٢	٣	–	–	–	١	٢	٣
سويسرا	١	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–
توغو	٩١٧	١٨	٩٣٥	٤	–	٤	١٤٠	–	١٤٠	١٤٤	–	١٤٤
تونس	–	–	–	١٠	–	١٠	–	–	–	١٠	–	١٠
تركيا	–	–	–	١	–	١	–	–	–	١	–	١
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢	–	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠	–	١٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–
اليمن	٧	–	٧	٩	–	٩	–	–	–	٩	–	٩
المجموع	٨ ٨٧٥	١٦٨	٩ ٠٤٣	١٨٩	١٨	٢٠٧	٨٢٦	٢٢	٨٤٨	١ ٠١٥	٤٠	١ ٠٥٥


MINUSMA
Deployment
as at 01 June 2015
National capital
Regional capital
Town, village
Major airport
International boundary
Regional boundary
Sector line
Main road
Other road
Track
Railroad
0 100 200 300 km
0 100 200 mi
Sector WEST
Sector EAST
Sector NORTH
ALGERIA
MAURITANIA
NIGER
BURKINA FASO
SENEGAL
GUINEA
CÔTE D'IVOIRE
GHANA
TOGO
BENIN
NIGERIA
GAMBIA
GUINEA-BISSAU
SIERRA LEONE
MALI
TOMBOUCTOU
KIDAL
GAO
MOPTI
SEGOU
SIKASSO
KOULIKORO
KAYES
CAPITAL DISTRICT
Bamako
Kati
Koulikoro
Ségou
Sikasso
Kayes
Kidal
Gao
Tombouctou (Timbuktu)
Mopti / Sevare
Ouagadougou
Taoudenni
Tessalit
Aguelhok
Bordj Mokhtar
Ti-n-Zaouâtene
Anefis i-n-Darane
Bourem
Ansongo
Ménaka
Gossi
Bamba
Goundam
Douentza
Bandiagara
Koro
Léré
Nampala
Dyabali
Nioro
Djenné
San
Koutiala
Bougouni
Kolondiéba
Yanfolila
Kita
Diéma
Nioro du Sahel
Aourou
Bafoulabé
Tambacounda
Kankan
'Ayoûn el 'Atroûs
Lac Faguibine
Lac Niangay
Lac de Manantali
L. de Sélingue
Niger
Senegal
Bani
Baoulé
Bakoy
Bafing
Bagoé
Edjeri
Vallée de l'Azaouak
HQ WEST
HQ BURKINA FASO
BURKINA FASO
BURKINA FASO
BURKINA FASO
BANGLADESH
EOD CAMBODIA
EL SALVADOR
LIBERIA
NIGERIA
ASIFU SWEDEN
MP EGYPT
FPU NIGERIA
BURKINA FASO
HQ CHAD
CHAD (-)
CAMBODIA
SOF CHAD
BANGLADESH
CHAD
HQ NORTH
HQ GUINEA
GUINEA
CHAD
CHAD
CAMBODIA (-)
BANGLADESH (-)
EOD NEPAL
TOGO L2
FPU BENIN
TOGO
TOGO
TOGO
TOGO
NIGER
NIGER
NIGER
NIGER
NIGER
HQ EAST
BANGLADESH
BANGLADESH
BANGLADESH
BANGLADESH
BANGLADESH
BANGLADESH
BANGLADESH
EOD CAMBODIA (-)
CÔTE D'IVOIRE
CHINA
CHINA
NETHERLANDS
NETHERLANDS
ASIFU NETHERLANDS
SOF NETHERLANDS
NETHERLANDS
SENEGAL
SENEGAL
SENEGAL
MP EGYPT
FP CHINA
FPU SENEGAL 2
HQ MINUSMA
ASIFU MULTINATIONAL
BANGLADESH
BENIN
GHANA
GHANA
NIGERIA
MP EGYPT
FPU BANGLADESH
FPU SENEGAL
TOGO
FPU TOGO
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4506 Rev. 9 UNITED NATIONS
June 2015
Department of Field Support
Cartographic Section